

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة  
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

### الجهود والتحديات في مجال إنفاذ حقوق التصميم في مواجهة الانتهاكات

وثيقة من إعداد السيدة كونو تشيكاكو، مديرة مكتب دعم الأعمال الخارجية، قسم التعاون الدولي، مكتب براءات الاختراع الياباني (JPO)، طوكيو، اليابان\*

#### ملخص

مع توسع التجارة الإلكترونية عبر الحدود، ازداد تدفق السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية من الخارج، مما يجعل من الصعب تنفيذ تدابير حدودية فعالة بالاكتمال بالاعتماد على العلامات التجارية وحدها. ولمواجهة التأثيرات السلبية للسلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، من الضروري توظيف حقوق التصميم أيضاً. تلقت هذه الوثيقة الانتباه إلى أهمية التدابير الحدودية القائمة على حقوق التصميم، وتبحث التحديات المؤسسية والعملية، وتقدم مبادرات متنوعة في اليابان، بما في ذلك الإصلاحات القانونية، والتحسينات على نظام طلب تعليق الاستيراد، وتعزيز التعاون بين مكتب براءات الاختراع الياباني (JPO) والجمارك اليابانية (بما في ذلك تبادل الموظفين، ودعم تحديد انتهاكات التصميم، وأنشطة التوعية).

### أولاً: أهمية التدابير الحدودية فيما يتعلق بحقوق التصميم

#### أهمية الحماية بموجب حقوق مختلفة للملكية الفكرية

1. في اليابان، تنتج العديد من الشركات منتجات وظيفية عالية الجودة، ويتزايد الاعتراف بأهمية استخدام حقوق الملكية الفكرية المختلفة، مثل العلامات التجارية وحقوق التصميم وحقوق البراءات، من أجل ضمان الحماية الشاملة. أصبح الحصول على حقوق التصميم بمثابة استراتيجية

\* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

رئيسية لتجنب انتهاك حقوق العلامات التجارية. لذلك، من الضروري تشجيع استخدام حقوق الملكية الفكرية المجمعة وتطبيقها ضد انتهاكات العلامات التجارية والتصميم على حد سواء ("IP MIX").

## أهمية الحماية عن طريق حقوق الملكية الفكرية المتعددة

2. يوضح الجدول التالي حالات انتهاكات الملكية الفكرية التي تتعرض لها الشركات اليابانية، حسب نوع الملكية الفكرية والطريقة (عبر الإنترنت أو عبر الوسائل التقليدية)، كما تم تسجيلها في الاستطلاع السنوي لأنشطة الملكية الفكرية. حقوق الملكية الفكرية الأكثر تعرضًا للانتهاك عبر الإنترنت هي العلامات التجارية وحقوق المؤلف والتصاميم، أما الأكثر تعرضًا للانتهاك عبر الوسائل التقليدية فهي العلامات التجارية والاختراعات/نماذج المنفعة الحاصلة على براءة اختراع والتصاميم. وهذا يشير إلى أن الضرر الناجم عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية معترف به على نطاق واسع، ليس فقط في مجال حقوق العلامات التجارية، ولكن أيضًا في المجالات القانونية الأخرى. كما يتضح أن طريقة بيع السلع، أي عبر الإنترنت أو عبر الوسائل التقليدية، تعد عاملاً رئيسيًا.

حقوق الملكية الفكرية المعرضة للانتهاك (حجم العينة: 569)

	العلامات التجارية	التصاميم	البراءات/نماذج المنفعة	حق المؤلف	الأسرار التجارية/المعرفة التقنية	غير ذلك	لا يوجد ضرر ناجم عن الانتهاك
عبر الإنترنت	362	113	79	148	8	31	112
عبر الوسائل التقليدية	293	123	141	70	12	26	108

مكتب البراءات الياباني "تقرير مسح أنشطة الملكية الفكرية للسنة المالية 2024" (أبريل 2025)

3. أدى نمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود إلى تقليل الحواجز التي تحول دون شراء المنتجات الأجنبية. ووفقًا لمسح أجرته وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (دراسة استقصائية عن سوق التجارة الإلكترونية للسنة المالية 2023)، من المتوقع أن يصل حجم سوق التجارة الإلكترونية عبر الحدود على مستوى العالم، الذي قُدِّر بمبلغ 785 مليار دولار أمريكي في عام 2021، إلى 7.938 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030. يبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 26.2 في المئة، مما يدل على اتجاه تصاعدي ثابت<sup>1</sup>. يعزف الاستطلاع التجارة الإلكترونية عبر الحدود بأنها "جميع المشتريات من البائعين أو الموردين خارج بلد إقامة المستهلك".

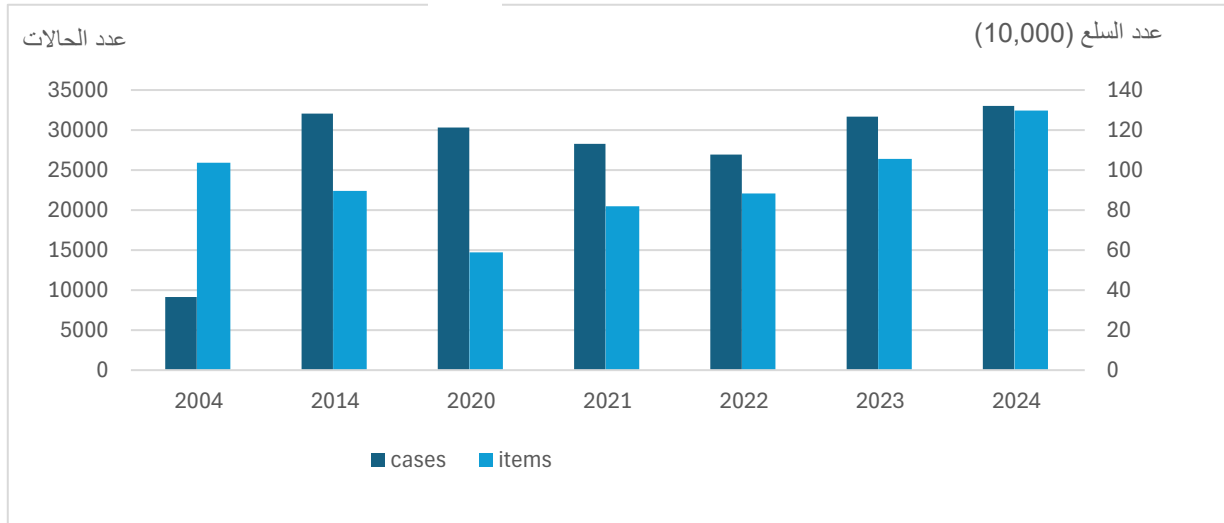
4. يعزف الاستطلاع التجارة الإلكترونية عبر الحدود بأنها "جميع المشتريات من البائعين أو الموردين خارج بلد إقامة المستهلك". وقد سهّل تعدد أنواع المعاملات بين البائعين الأجانب والمشتريين المحليين بيع كل من المنتجات الأصلية والتي تنتهك حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود. ونتيجة لذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوزيع السلع المخالفة في المعاملات بين الشركات والمستهلكين (B2C).

5. وفي هذا السياق، من المهم أن يفهم أصحاب الحقوق أين يتم تصنيع السلع المخالفة وتوزيعها. علاوة على ذلك، ينبغي إنشاء نظام يتيح تعليق عبور السلع في الجمارك، سواء في البلد المصدر أو المستورد.

## تدفق البضائع المخالفة إلى اليابان

6. في عام 2024، أظهرت عمليات مصادرة البضائع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية من قبل الجمارك اليابانية أن عدد عمليات المصادرة عند الاستيراد في عام 2024 بلغ 33,019 عملية، مسجلًا رقمًا قياسيًّا منذ أول مرة تم فيها نشر هذه البيانات في عام 1987. ويعكس هذا ما مجموعه 1,297,113 سلعة صادرتها الجمارك اليابانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## مصادرة البضائع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية من قبل الجمارك اليابانية



## مصادرة البضائع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية من قبل الجمارك اليابانية في CY2024<sup>2</sup>

7. وفيما يتعلق بحالات المصادرة عند الاستيراد حسب فئة حقوق الملكية الفكرية، احتلت البضائع التي تنتهك العلامات التجارية الحصة الأكبر بمجموع 31212 حالة (93.6 في المائة)، تليها البضائع التي تنتهك حقوق المؤلف بمجموع 1380 حالة (4.1 في المائة)، ثم البضائع التي تنتهك التصميمات بمجموع 348 حالة (1.5 في المائة). وكان ترتيب عدد البضائع المضبوطة مماثلاً: بلغ مجموع البضائع التي تنتهك العلامات التجارية 443,887 منتجاً (34.2 في المائة)؛ وبلغ مجموع البضائع التي تنتهك حقوق المؤلف 317,293 منتجاً (24.5 في المائة)؛ وبلغ مجموع البضائع التي تنتهك حقوق التصميم 298,131 منتجاً (23 في المائة).

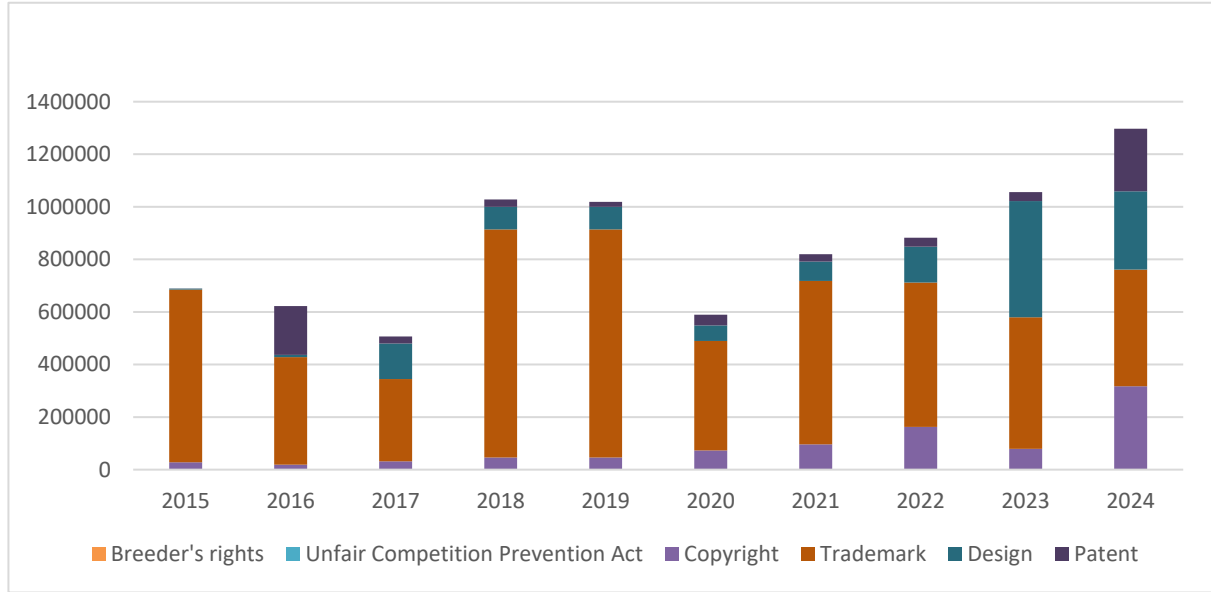
## لا تكفي إجراءات حجز القائمة على حقوق العلامات التجارية وحدها

8. لأن أساليب الانتهاك أصبحت أكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، يتم استيراد بعض المنتجات بدون شعارات، ثم تُضاف لاحقاً قبل بيعها محلياً. وحتى يتسنى حجز هذه السلع عند الحدود، من الضروري اتخاذ إجراءات حجز تستند إلى حقوق أخرى غير حقوق العلامات التجارية. وكما هو موضح أدناه، تُظهر عمليات الحجز التي قامت بها الجمارك اليابانية ارتفاعاً في عدد السلع المحجوزة التي تنتهك حقوق التصميم. وأفادت جمارك طوكيو أنه في عام 2015، كانت جميع السلع المصادرة بسبب انتهاكات العلامات التجارية تقريباً تحمل شعارات العلامات التجارية المقلدة. ولكن بحلول عام 2023، لم تحمل حوالي 70 في المائة من السلع المصادرة أي شعار، مما أدى إلى إثارة المخاوف<sup>3</sup>. ويشير هذا إلى أنه لا يمكن تحديد انتهاكات الملكية الفكرية بسهولة في ظل تزايد عدد السلع المقلدة.

<sup>2</sup> [https://www.mof.go.jp/policy/customs\\_tariff/trade/safe\\_society/chiteki/cy2024/index.html](https://www.mof.go.jp/policy/customs_tariff/trade/safe_society/chiteki/cy2024/index.html)

<sup>3</sup> [https://www.customs.go.jp/tokyo/yun/tokyo\\_chizai\\_R5\\_1.pdf](https://www.customs.go.jp/tokyo/yun/tokyo_chizai_R5_1.pdf)

## سجلات عمليات مصادرة المستوردات حسب فئة الملكية الفكرية (بناءً على عدد البضائع)



بيانات من "حجز البضائع المخالفة لحقوق الملكية الفكرية في الجمارك"<sup>4</sup>، وزارة المالية

9. وبما أن استيراد المنتجات التي لا تحمل شعارات لا يشكل انتهاكاً للعلامة التجارية (كما ذكر أعلاه)، يجب على أصحاب الحقوق استخدام حقوق ملكية فكرية متنوعة، وليس حقوق العلامات التجارية فقط، لحماية علاماتهم التجارية وتصاميمهم بشكل فعال.

## ثانياً. المسائل المتعلقة بإنفاذ حقوق التصميم

### اتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

10. كما ذكر أعلاه، فإن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عند الحدود استناداً إلى حقوق العلامات التجارية غير كافٍ. ولكن، في حين أن المادة 51 من اتفاق تريبس تلزم الدول الأعضاء باعتماد إجراءات تسمح للسلطات الجمركية، بناءً على طلب صاحب الحق، بتعليق الترخيص بإدخال السلع المقلدة والبضائع التي تنتهك حقوق المؤلف، فإن هذا الالتزام لا يشمل البضائع التي تنتهك حقوق التصميم.

### تحدي إنفاذ حقوق التصميم على الحدود

11. تدرج بعض البلدان السلع التي تنتهك حقوق التصميم والبراءات في إجراءات تعليق الاستيراد. ولكن نظراً لصعوبة تحديد انتهاك حقوق التصميم مقارنة بانتهاك حقوق العلامات التجارية، فقد لا يعمل نظام تعليق الاستيراد القائم على حقوق التصميم بفعالية في جميع البلدان التي يتوفر فيها. ونظراً لقيود مثل محدودية الموارد البشرية، تميل إجراءات تعليق الاستيراد الفعلية إلى التركيز على السلع التي تنتهك حقوق العلامات التجارية، مما يجعل من الصعب استهداف السلع التي تنتهك حقوق التصميم. وينبغي الاعتراف بهذا الأمر باعتباره أحد التحديات التشغيلية في النظام.

12. من وجهة نظر أصحاب الحقوق، من المتوقع أن تساعد القدرة على تقديم طلبات تعليق الاستيراد لمجموعة واسعة من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك حقوق التصميم، في الحد من توزيع السلع المقلدة.

### جهود اليابان لتعزيز إنفاذ حقوق التصميم

13. يؤدي انتشار السلع المقلدة إلى خسارة الأسواق الخارجية وإلحاق الضرر بصورة العلامة التجارية للشركات اليابانية. وانطلاقاً من إدراك أن اتخاذ تدابير مضادة فعالة أمر ضروري لحماية الملكية الفكرية على النحو السليم، نفذت الجمارك اليابانية ومكتب البراءات الياباني مبادرات متنوعة لمكافحة السلع المخالفة للحقوق على الصعيدين المحلي والدولي.

14. وأنشأ مكتب البراءات الياباني المنتدى الدولي لحماية الملكية الفكرية (IIPPF)، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز التعاون مع الوكالات الحكومية المحلية والدولية ولتعزيز حماية الملكية الفكرية. وكجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الانتهاكات، يجمع مكتب البراءات الياباني معلومات عن أنشطة الانتهاك المحلية والأجنبية التي تشمل أصحاب الحقوق اليابانيين ويستخدمها لوضع استراتيجيات فعالة من منظور أصحاب الحقوق.

15. عززت الجمارك اليابانية إجراءات الإنفاذ على الحدود لمنع دخول البضائع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، كما تدعم جهود الإنفاذ في الخارج من خلال تنمية القدرات والتدريب على إجراءات الإنفاذ على الحدود في البلدان النامية، إلى جانب التوعية على المستوى الوطني. وفي حين تشارك كلتا الوكالتين في أنشطة التوعية، تعمل وزارة المالية (التي تشرف على الجمارك اليابانية) ومكتب البراءات الياباني على تعزيز التعاون وتحسين إجراءات الإنفاذ لمنع دخول البضائع المقلدة.

### طلبات تعليق الاستيراد لدى الجمارك اليابانية

16. ينص قانون الجمارك على تعليق استيراد أي سلع تنتهك حقوق البراءات أو حقوق نماذج المنفعة أو حقوق التصميم أو حقوق العلامات التجارية أو حقوق المؤلف والحقوق المجاورة أو حقوق تصميم الدوائر المدمجة أو حقوق المربين، وكذلك السلع التي تنتهك قانون منع المنافسة غير المشروعة. تغطي هذه اللائحة نطاقاً أوسع من حقوق الملكية الفكرية المسموح بمصادرتها مقارنةً بما هو محدد في اتفاق تريبس.

17. في الجمارك اليابانية في عام 2024، كان أكثر من 60 في المئة من طلبات تعليق الاستيراد الصالحة تتعلق بحقوق العلامات التجارية، وهو ما يمثل الحصة الأكبر، تليها حقوق التصميم بنسبة 18 في المئة. كما يتم تقديم طلبات تستند إلى حقوق التصميم وحقوق المؤلف وحقوق البراءات، حيث أثمرت جهود التوعية بشأن نظام تعليق الاستيراد.

### عدد الطلبات الصالحة لتعليق الاستيراد

2024		2023		2022		
النسبة المئوية	الحالات	النسبة المئوية	الحالات	النسبة المئوية	الحالات	
4.6%	36	4.6%	34	4.7%	34	حقوق البراءات
0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	حقوق نماذج المنفعة
18.4%	144	17.3%	127	17.3%	124	حقوق التصميم
64.4%	503	64.8%	477	63.4%	454	حقوق العلامات التجارية
11.8%	92	12.2%	90	13.0%	93	حق المؤلف
0.1%	1	0.5%	4	0.8%	6	الحقوق المجاورة
0.3%	2	0.1%	1	0.1%	1	حقوق المربين
0.4%	3	0.4%	3	0.6%	4	السلع التي تنتهك قانون منع المنافسة غير المشروعة
	781		736		716	المجموع

مستمد من موقع وزارة المالية<sup>5</sup>

### التعديلات على النظام بهدف تعزيز إنفاذ القانون على السلع التي تنتهك حقوق التصميم

18. مع نمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود، ازدادت حالات إرسال الشركات الأجنبية لكميات صغيرة من السلع المقلدة إلى الأفراد في اليابان. في السابق، لم تكن السلع التي يستوردها الأفراد للاستخدام الشخصي خاضعة لتطبيق القانون على الحدود الجمركية، حيث لم يكن الاستيراد للاستخدام الشخصي يعتبر انتهاكاً. ولكن التعديلات التي أجريت على قانون العلامات التجارية وقانون التصميم وقانون الجمارك في أكتوبر 2022 تسمح بإنفاذ القانون على البضائع التي تنتهك حقوق التصميم أو العلامات التجارية، حتى لو أرسلت للاستخدام الشخصي. وكان التعاون بين الجمارك اليابانية ومكتب البراءات الياباني جلياً خلال هذه العملية التعديلية.

19. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للبضائع الخاضعة لإجراءات التحقق<sup>6</sup> بناءً على طلب تعليق الاستيراد<sup>7</sup>، تم إدخال إجراءات مبسطة<sup>8</sup> في عام 2007 فيما يتعلق بحقوق معينة، مثل العلامات التجارية. في البداية، لم تكن حقوق التصميم مشمولة في هذه الإجراءات المبسطة. ومع ذلك، أدى ارتفاع حالات مصادرة البضائع التي تنتهك حقوق التصميم، والذي كان نتيجة للمعاملات عبر الإنترنت عبر الحدود، إلى تعديل مرسوم إنفاذ قانون الجمارك في أكتوبر 2023، بإضافة حقوق التصميم إلى نطاقه. وبموجب الإجراء المبسط، يُسمح لموظفي الجمارك بتحديد الانتهاك دون طلب أدلة من صاحب الحقوق أو المستورد إذا لم يعرب المستورد عن نية الطعن في القضية. ويؤدي ذلك إلى تقليل الخطوات الإجرائية وتخفيف العبء على موظفي الجمارك. علاوة على ذلك، فإنه يفيد أصحاب الحقوق أيضًا، حيث لم يعد مطلوبًا منهم تقديم أدلة ما لم يبدِ المستورد استعدادًا للطعن في القضية، مما يغنيهم عن عبء إعداد الوثائق. وقد أدى ذلك إلى تخفيف العبء على موظفي الجمارك فيما يتعلق بالتصديق، وسمح بتخصيص الموارد بشكل أفضل لإنفاذ القانون على الحدود. كما خفف ذلك من العبء الواقع على أصحاب الحقوق عند تقديم آرائهم خلال إجراءات التحقق.

## المبادرات لتعزيز إنفاذ القانون على الحدود عبر التعاون مع الوزارات والمنظمات ذات الصلة

20. يتطلب تحديد انتهاك حقوق التصميم، الذي ينطوي على تقييم التشابه بناءً على نضج المنتج، معرفة متخصصة؛ حيث تتميز المنتجات ذات النضج العالي بوجود عدد كبير من المنتجات المماثلة التي تتقارب من حيث الأشكال المحددة. في اليابان، وقعت مكتب البراءات الياباني والجمارك اليابانية مذكرة تفاهم بشأن التعاون لمكافحة الانتهاكات. يدعم مكتب البراءات الياباني الجمارك في تحديد انتهاك حقوق التصميم من خلال تبادل الموظفين والتدريب، مما يساعد على تعزيز خبراتهم.
21. يتم إغارة الفاحصين التابعين لمكتب البراءات الياباني إلى الجمارك اليابانية كجزء من هذه التبادلات. وعندما تحدد الجمارك اليابانية ما إذا كانت البضائع المشتبه بها تندرج ضمن التصميم المسجلة أو ما شابه، يستخدم هؤلاء الفاحصون خبراتهم المكتسبة من فحص التصميم، بما في ذلك معايير التشابه، لدعم القرارات دون الحاجة إلى تعاملات معقدة مع مكتب البراءات الياباني. ونظرًا لأن تعليق الاستيراد يعد إجراء صارمًا، يساعد الفاحصون أيضًا في تقديم توضيحات بشأن طلبات أصحاب الحقوق، لضمان النزاهة وتجنب التعرض للمستوردين لضرر غير مبرر.
22. يوجد في اليابان نظام للاستماع إلى آراء السلطات المعنية وخبراء الملكية الفكرية لدعم قرارات الجمارك خلال إجراءات التحقق. على سبيل المثال، يجوز لمدير عام الجمارك استشارة مفوض مكتب البراءات الياباني لتحديد ما إذا كانت البضائع المشتبه بها تنتهك أحد حقوق التصميم. ويمكن استخدام هذه الآراء لتحديد التشابه في قضايا انتهاك حقوق التصميم أثناء عملية التصديق.
23. يرسل مكتب البراءات الياباني مدربين إلى دورات تدريبية حول قوانين الملكية الفكرية لموظفي الجمارك، مما يساعد على تعزيز معرفتهم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
24. من خلال هذه المبادرات، يتعاون مكتب البراءات الياباني والجمارك اليابانية لتعزيز إنفاذ القانون على السلع المخالفة في البلاد.

## أنشطة التوعية والتواصل، بما في ذلك استخدام طلبات تعليق الاستيراد

25. لضمان إنفاذ القانون بشكل فعال على الحدود، من الضروري استخدام طلبات تعليق الاستيراد من قبل أصحاب الحقوق. لذلك، تتعاون الوزارات والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك جمعية التعريفات الجمركية اليابانية<sup>9</sup>، لتعزيز نظام تعليق الاستيراد.
26. كجزء من هذه المبادرة، عقد مكتب البراءات الياباني ندوة للمبتدئين حول التدابير المتخذة للتصدي للانتهاكات في إطار أنشطة المنتدى الدولي لحماية الملكية الفكرية للسنة المالية 2025، بعنوان "طلبات الجمارك لنظام تعليق الاستيراد". عمل مسؤولو الجمارك اليابانيون كمدرسين، حيث قدموا لمحة عامة عن إنفاذ القانون على الحدود، مثل الإجراءات المتخذة ضد البضائع التي تنتهك حقوق التصميم، وشرحوا إجراءات طلب التعليق بالتفصيل.
27. يرى مكتب البراءات الياباني أنه من خلال المنتدى الدولي لحماية الملكية الفكرية، وهي مبادرة فريدة لمحاربة البضائع المقلدة، هناك إمكانية كبيرة لمواصلة نشر الوعي والمعلومات الفعالة بين الشركات الأعضاء في المنتدى فيما يتعلق بالإجراءات المضادة مثل إنفاذ القانون على الحدود لمنع البضائع المقلدة.

## ثالثًا. الخلاصة

<sup>6</sup> تتضمن إجراءات التحقق قرارًا من الجمارك اليابانية بشأن ما إذا كانت البضائع المشتبه بها تشكل انتهاكًا لحقوق الملكية الفكرية أم لا.

<sup>7</sup> يقدم أصحاب الحقوق طلبات تعليق يطلبون فيها من الجمارك اليابانية الشروع في إجراءات التحقق في حالة اكتشافها بضائع مستوردة/مصدرة يشتبه في أنها تنتهك حقوق الملكية الفكرية.

<sup>8</sup> في حالة بدء إجراءات التحقق بناءً على طلبات تعليق الاستيراد، وعدم تقديم المستورد أي اعتراضات مكتوبة إلى الجمارك اليابانية بشأن "إشعار البدء" خلال الفترة المحددة في الإجراء، تتخذ الجمارك اليابانية قرارًا بشأن الانتهاك استنادًا إلى المعلومات الواردة في طلبات تعليق الاستيراد دون طلب أي آراء أو أدلة إضافية من الأطراف المعنية.

<sup>9</sup> جمعية التعريفات الجمركية اليابانية هي مؤسسة عامة تأسست للمساهمة في تطوير النظام الجمركي وإدارة الجمارك.

28. مع توسع التجارة الإلكترونية عبر الحدود وتنوع أساليب التهريب من انتهاك العلامات التجارية، لم يعد الاعتماد على حقوق العلامات التجارية وحده كافياً. بل أصبح من الضروري الحصول على الحماية من خلال حقوق الملكية الفكرية المتعددة، بما في ذلك حقوق التصميم. ونظراً لأن تحديد انتهاك حقوق التصميم أكثر تعقيداً من انتهاك حقوق العلامات التجارية، تتعاون الجمارك اليابانية ومكتب البراءات الياباني لتعزيز إنفاذ القوانين على الحدود استناداً إلى حقوق التصميم. ويتمثل الهدف العام في الحد من تداول السلع المقلدة من خلال العمل مع الوزارات والمنظمات ذات الصلة، بهدف الحفاظ على القدرة التنافسية للأعمال.

[نهاية الوثيقة]